مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 10/ العدد: 2 ، أكتوبر 2026، ص ص621-631

أثر ترقية التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي بالجزائر

The Impact of Agricultural Marketing Upgrading on Improving Food Security in Algeria

صبرينة موسى مبارك *
sabrinam oussa mebarek

عز الدين بن تركي
Azzeddine benterki

جامعة قسنطينة2عبد الحميد مهري-الجزائر-

sabrina.moussamebarek@univ-constantine2.dz

azzeddine.benterki@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام:2026/10/14 تاريخ القبول: 2026/10/16 تاريخ النشر: 2026/10/31

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تشخيص لواقع التسويق والقطاع الزراعي في الجزائر، مسلطة الضوء على الجوانب المتعلقة بالبنية التحتية، وسلاسل القيمة، والمساهمة الاقتصادية. ويواكب ذلك تحليل قضايا الأمن الغذائي، والفجوة الغذائية، وتطور تكاليف الاستيراد.

توصلت الدراسة إلى أن تعزيز التسويق الزراعي العصري يكون من خلال تحسين البنية التحتية، وتنظيم الأسواق، وضبط الأسعار يعتبر عاملا استراتيجيا أساسيا لضمان استقرار الإمدادات. وهذا، بدوره، يعزز من الأمن الغذائي الوطني بشكل مباشر وملحوظ ويقلل من الاعتماد على الواردات، مما يحقق تكاملا فعالا بين كفاءة الأساليب التسويقية واستدامةالموارد الغذائية في إطار السيادة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: التسويق الزراعي، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، الأسواق الزراعية، سلاسل القيمة.

تصنيف جال: Q13, Q18, Q17, M31

Abstract

It discusses the current structure and performance of the marketing and agricultural sectors, focusing on infrastructure, value chains and contribution to national gross domestic product. This is followed by an analysis of the issues surrounding food security, the gap and trends in the strategy towards import cost.

The resulting recommendation from the study was to fortify aspects of modern agricultural marketing by provision of infrastructural upliftment, control exterior market influences and price both first and second tier markets through regulatory means as a principal way forwards concerning supply stability. This feeds directly and significantly on the stability of national food security with respect to self-acquisition from an international market, and constitutes an effective junction between the efficiency of marketing methods, conservation of available food resources, along with a declared national sovereignty vehicle.

Keywords: agricultural marketing, food security, food gap, agricultural markets, value chains

JEL classification codes :Q13, Q18, Q17, M31

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يمثل القطاع الزراعي في الجزائر حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، خصوصا في ظل التقلبات الجيوسياسية العالمية التي تهدد استقرار سلاسل الإمدادات الغذائية. وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها الدولة في زيادة الإنتاج الزراعي، إلا أن التحديات المتعلقة بالفجوة الغذائية وارتفاع تكاليف الاستيراد لا تزال قائمة، وهذا يستدعي دراسة علمية معمقة تتعلق بكفاءة "الحلقات الوسيطة" بين مرحلة الإنتاج ومرحلة الاستهلاك. وفي هذا السياق، يظهر التسويق الزراعي كمنظومة ديناميكية متكاملة لا تقتصر على كونه عملية تبادل تقليدية، بل تشمل البنية التحتية اللوجستية،تنظيم الأسواق، وإدارة سلاسل القيمة. تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن ترقية التسويق الزراعي تمثل رافعة حاسمة وشرطا لازما لتحقيق أمن غذائي مستدام في الجزائر. فمن خلال إعادة هيكلة القنوات التوزيعية، وتحسين الشفافية في آليات التسعير، وتقليل الفاقد ما بعد الحصاد، يمكن ضمان استقرار الإمدادات وتعزيز قدرة الأسواق المحلية على الصمود أمام الصدمات الخارجية. وعليه، يهدف هذا البحث إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال ثلاثة محاور متكاملة؛ يتمحور الأول حول دراسة واقع التسويق والقطاع الزراعي في الجزائر، ويحلل الثاني واقع الأمن الغذائي وتطور مؤشراته، بينما يركز الثالث على الكشف عن دور ترقية التسويق الزراعي في تعزيز هذا الأمن وضمان استدامته.

- **الإشكالية:**

أصبح الحديث حول أزمة الغذاء عالمياً هو السمة البارزة، لاسيما بعد أن وصلت إلى ذروتها في عام 2008، حيث يتعرض ملايين الأشخاص لخطر الجوع. وتنبع هذه الأزمة من عوامل طبيعية تتعلق بالمناخ وتضاريس الأرض، إضافة إلى تصرفات البشر غير المسؤولة وإغفالهم للقوانين الطبيعية. فالغذاء يعتبر محور صراع البشر من أجل البقاء، ومن هنا، فإن مسألة ضمان الأمن الغذائي، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تمثل تحدياً كبيراً للبلدان والحكومات، وتحظى باهتمام كبير على جميع الأصعدة.

يعد القطاع الزراعي ركيزة رئيسية في مجال التنمية الاقتصادية ومصدر الأمن الغذائي الأول، إذ يرتبط ارتفاع إنتاج المحاصيل الزراعية بقدرتها على تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من المواد الغذائية.

وبالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن القطاع الزراعي ما زال يواجه تحديات وصعوبات تعيق تقدمه وتمنع أدائه الفعّال في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة لكل من

العاملين فيه والمستهلكين. ومن أبرز هذه المشكلات أزمة تسويق المحاصيل الزراعية التي تضر بالقطاع.

لذا، تظهر الحاجة الملحة لتبني أنشطة تسويقية في القطاع الزراعي، والتي تضمن توصيل السلع والخدمات للمستهلكين بكفاءة تفوق المنافسة لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم. فمن خلال التسويق الزراعي، والذي يتمثل في نظام مرن يهدف إلى تسهيل انتقال السلع الزراعية والغذائية والخدمات المرتبطة بها من مواقع الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك، وفقاً للاحتياجات والأسعار والنوعيات المقبولة من جميع المعنيين في العملية الزراعية. وبناء على ذلك، تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول التساؤل التالي: ما مدى مساهمة ترقية التسويق الزراعي في تحسين تحقيق الأمن الغذائي؟

بناءً على الإشكالية المطروحة والتساؤل الرئيسي، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما واقع التسويق الزراعي في الجزائر، وما أبرز المعوقات التي تواجهه؟
2. ما هو حال ومستوى الأمن الغذائي في الجزائر، وما مدى تطوره؟
3. إلى أي مدى تسهم سياسات ترقية التسويق الزراعي في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي (التوافر، الوصول، الاستقرار)؟

فرضيات الدراسة:

1. يواجه التسويق الزراعي في الجزائر واقعًا متخلفًا نسبيًا، تتجلى أبرز معوقاته في ضعف البنية التحتية اللوجستية، محدودية المعلومات السوقية، هيمنة الوسطاء، وضعف التنظيم المؤسسي للأسواق.
2. يتميز مستوى الأمن الغذائي في الجزائر بتباين في أبعاده ومؤشراته، بما يعكس وجود تحديات مرتبطة بتوفير الغذاء واستقراره وجودته.
3. تسهم ترقية التسويق الزراعي بشكل معنوي في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي الثلاثة (التوافر، الوصول، الاستقرار)، غير أن أثرها يختلف حسب نوع السياسة (دعم البنية التحتية مقابل الدعم السعري) ونطاق التطبيق (محلي/وطني).

- **أهمية الدراسة:**

- تسهم الدراسة في بناء نموذج تحليلي يدمج بين نظريات التسويق الزراعي ونظريات الأمن الغذائي، خاصة في ضوء الأبعاد الأربعة المعتمدة من منظمة الأغذية والزراعة (التوافر، الوصول، الاستخدام، والاستقرار).

- تقدم الدراسة توصيات عملية لصانعي السياسات حول الآليات الأكثر فعالية لترقية التسويق الزراعي (مثل: تطوير أسواق الجملة، تحسين البنية التحتية اللوجستية، رقمنة سلاسل الإمداد) بما يعزز الأمن الغذائي.
- إبراز دور سياسات التسويق في تقليل تقلبات الأسعار، خاصة في المنتجات الاستراتيجية (الحبوب، الخضر والفواكه)، مما ينعكس إيجابًا على قدرة الأسر على الوصول الغذائي.
- تساعد الدراسة في ترقية قنوات التسويق المباشر مثل: الأسواق الفلاحية، التعاونيات، والتي تمكن المنتجين من الحصول على حصة أكبر من السعر النهائي، مما يحفز الإنتاج والاستثمار في القطاع الزراعي.
- تحسين عمليات التخزين والنقل والتوزيع يسهم في خفض الفاقد ما بعد الحصاد، الذي يُقدر بنسبة مرتفعة في بعض المنتجات، مما يعزز التوافر الفعلي للغذاء.
- يرتبط التسويق الفعال بتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة (مثل: الزراعة العضوية، الزراعة التعاقدية)، التي تسهم في تحقيق أمن غذائي طويل الأمد.

- **الدراسات السابقة:**

- **الدراسة الأولى:** دراسة بن تفات عبد الحق بعنوان **''دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي–مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية''**، مجلة الباحث العدد 09، جامعة ورقلة–الجزائر، 2011.

سعت هذه الدراسة إلى إبراز واقع حال تسويق الصناعات الغذائية وتجارتها الخارجية من خلال تقديم إحصائيات عن بعض الصناعات الغذائية الجزائرية وتحليل هذه المعطيات، بالإضافة إلى محاولة إبراز الدور الذي تلعبه هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني، وذلك بعد التعرف على الجانب النظري لكل من الأمن الغذائي وكذلك التسويق الزراعي.

- **الدراسة الثانية:** دراسة من إعداد إحسان علي السلايمة بعنوان **''دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الزراعي في الأردن''**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، أغسطس، 2022.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن، واستخدمت الباحثة المنهج النوعي وتمثلت الأداة في إعداد مقابلة شبة مقننة وتم التأكد من صدقها وثباتها بالطرق العلمية الصحيحة وتم توزيعها على عينة قصدية بلغت (35) فردا من العاملين والمختصين والخبراء في القطاع الزراعي وأظهرت نتائج الدراسة أن معظم المشاركين في الدراسة أكدوا على ضرورة التسويق الزراعي ودوره الكبير في تحسين نشاط القطاع الزراعي بشكل عام وفي تحسين مستوى الأمن الغذائي. كما لوحظ وجود إجماع بين جميع الأفراد

المشاركين بالدراسة على دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن بغض النظر عن خصائصهم الديموغرافية مثل النوع الاجتماعي أو المؤهل العلمي.

- **الدراسة الثالثة:** من إعداد Emmanuel EjifoNwanmuoh وآخرون، بعنوان **"التسويق الزراعي والأمن الغذائي المستدام للأسر المعيشية في إفريقيا جنوب الصحراء–أدلة من نيجيريا"** مجلة إفريقيا للعلوم الزراعية والغذاء، المجلد 17، العدد 01، 2024.

هدفت الدراسة إلى تقييم ما إذا كانت أنشطة التسويق الزراعي الأساسية وتحديدا (التجميع، الفرز، التخزين، قنوات التوزيع) قد أحدثت تأثيرا ملحوظا ومباشرا على أبعاد الأمن الغذائي الأربعة المعتمدة دوليا. واعتمدت الدراسة على منهج بحث تفسيري (ExplanatoryResearch Design)باستخدام تقنيات المسح الميداني.

جمعت بيانات أولية من عينة ممثلة قوامها 800 مستجيب (مزارعون وأسر ريفية)، من مناطق جغرافية مختلفة في الدولة محل الدراسة. استخدم التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي، وتحديدا نموذج الانحدار اللوجستي (LogisticRegression Model) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات التسويق الزراعي ومؤشرات الأمن الغذائي. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- أثبت النموذج الإحصائي أن زيادة كفاءة أنشطة التسويق الزراعي تؤثر بشكل مباشر وإيجابي على الأمن الغذائي، وأن أي تحسين أو تغيير في هذه الأنشطة ينعكس إما بالفائدة أو الخسارة المباشرة على الأسر المعيشية.
- أكدت الدراسة أن مرافق التخزين الحديثة تلعب الدور الأكثر حسماً في تقليل الفاقد وما بعد الحصاد(Post-harvestlosses) ، مما يعزز استقرار الإمدادات الغذائية على مدار العام.
- كفاءة قنوات التوزيع تقلل من عدد الوسطاء غير الضروريين، مما يخفض السعر النهائي للمستهلك ويزيد من حصة المزارع من الربح.

2. واقع التسويق الزراعي والقطاع الزراعي في الجزائر

1.2 التسويق الزراعي في الجزائر:

- **المتدخلون في التسويق الزراعي والبنية التحتية:**

يقصد بالمتدخلين في التسويق الزراعي مجموع الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين الذين يشاركون بصورة مباشرة أو غير مباشرة في انتقال المنتجات الزراعية من المنتج إلى المستهلك، وفي إضافة المنافع المكانية والزمنية والشكلية والقيمية إلى هذه المنتجات. ويأتي

المنتجون الزراعيون في بداية السلسلة، سواء كانوا أفرادًا أو تعاونيات أو مستثمرين، ثم يليهم جامعو المنتجات والمشترون المحليون الذين يتولون تجميع الكميات الصغيرة ونقلها إلى مراكز التسويق. ويمكن تصنيف هؤلاء المتدخلين، وفق الأدبيات المتخصصة ومنظمات دولية مثل الفاو (FAO)، إلى ثلاث فئات رئيسية: المتدخلون الخاصون المباشرون، المتدخلون الخاصون غير المباشرون (الداعمون)، والمتدخلون العموميون (المسهِّلون) (Wageningen Centre for Development Innovation, 2020) :

أ.المتدخلون الخاصون المباشرون (Value Chain Operators): هذه الفئة تضم الفاعلين الذين يملكون المنتج الزراعي في مرحلة ما من مراحل السلسلة، ويخلقون قيمة مضافة من خلال أنشطتهم التجارية أو التحويلية. وهم المنتجون (الفلاحون/المزارعون)، الوسطاء والجامعون، تجار الجملة، تجار التجزئة، المصنعون، المصدرون، وأخيرا المستهلكون النهائيون.

.ب المتدخلون الخاصون غير المباشرون : هذه الفئة لا تملك المنتج الزراعي، بل تقدم خدمات مساندة ضرورية لاستمرار وكفاءة سلسلة القيمة، مقابل عائد مالي. وهم: مقدمو المدخلات الزراعية (شركات البذور، الأسمدة، المبيدات والآلات الزراعية)، الناقلون ومقدمو خدمات اللوجستيك، مقدمو الخدمات المالية (البنوك، مؤسسات التمويل ومقرضي القطاع غير الرسمي)، مقدمو خدمات التخزين والتبريد، السماسرة والوكلاء المفوضون، ومقدمو خدمات الدعم الفني والاستشاري (شركات الاستشارة التسويقية، ومزودي التكنولوجيا الزراعية).

ج. المتدخلون العموميون: تمثل هذه الفئة الهيئات الحكومية والمؤسسات العمومية التي تضع الأطر التنظيمية والسياساتية، وتوفر البنية التحتية اللازمة لعمل السوق. وتتمثل في: الوزارات والهيئات الحكومية (مثل وزارة الفلاحة، التجارة، الصناعة، المالية)، مجالس التسويق وهيئات تنظيم السلع (الدواوين)، المؤسسات الجامعية ومراكز البحث، هيئات الرقابة والمواصفات، وأجهزة تنفيذ القانون (الشرطة، الجمارك، القضاء).

د.الجمعيات والتعاونيات : تحتل المنظمات المهنية والجمعيات التعاونية موقعا وسيطا، حيث يمكن أن تعمل كمنتج جماعي، أو مسوق أو مقدم خدمات لأعضائها. (المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي، 2021)

2 2.تحليل سلاسل القيمة للمنتجات الاستراتيجية:

سلسلة القيمة هي أداة أو طريقة تساعد في معرفة الأنشطة التي تخلق القيمة، وذلك من خلال التمييز بين الأنشطة التي تضيف قيمة والأنشطة التي لا تضيف قيمة، فمن خلال التمييز بين مختلف الأنشطة يمكن للمؤسسة معرفة قوتها والعمل على تعزيزها، وإدراك نقاط

ضعفها والعمل على معالجتها. حيث يمكن أن نذكر أهم سلاسل القيمة، وهي على النحو التالي:(Amrouni Sais, Merrouchi, Fethal, & Boukhari, 2026)

أ.سلسلة قيمة الحبوب :

في سياق الجزائر، تمثل سلسلة قيمة الحبوب التي تمت ملاحظتها بين عامي 2016 و2024 سمة هيكلية ثابتة لم تتغير بمرور الوقت، والتي تتميز بمستويات غير كافية من الإنتاج الزراعي المحلي، وعوائد مالية متغيرة وغير متوقعة في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على السلع المستوردة لتلبية الطلب الوطني على الحبوب بشكل مناسب. يمكن أن تخضع هذه الظاهرة الخاصة للتدقيق الأكاديمي الدقيق، حيث يمكن تصورها على أنها سلسلة شاملة تبدأ بتوفير المدخلات الزراعية وتمتد إلى الاستهلاك النهائي للحبوب، وتشمل مختلف القطاعات الوسيطة التي تعاني من الاختناقات الحرجة وعدم الكفاءة في مجالات مثل إدارة التوريد، وسعة التخزين، وعمليات التحويل، ولوجستيات التوزيع.

ب.سلسلة قيمة الحليب :

يمكن فحص سلسلة قيمة الحليب في الجزائر بشكل شامل كتسلسل متعدد الأوجه يشمل مجموعة واسعة من العمليات، بدءا من المراحل الأولية لإنتاج الأعلاف وتربية الماشية، وصولًا إلى المراحل الحرجة من التجميع والتحويل والتوزيع، وصولا في النهاية إلى الاستهلاك من قبل المستخدم النهائي.

ج.سلسلة قيمة الخضر:

يمثل تحليل سلسلة القيمة النباتية إطارًا منهجيًا أساسيًا يعمل على توضيح التكوينات الاقتصادية والتنظيمية المعقدة المرتبطة بالمنتجات الزراعية المختلفة داخل القطاع الزراعي الأوسع. يسهل هذا النهج التحليلي التشخيص الشامل للترابط الموجود بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بدءًا من أولئك الذين يقدمون المدخلات اللازمة للزراعة إلى المستهلكين النهائيين الذين يشترون ويستخدمون المنتجات النهائية. (فوزي و كرار ، 2024)

3. مقومات القطاع الزراعي وتطور الإنتاج الزراعي في الجزائر :

1.3 مقومات القطاع الزراعي :

تميز القطاع الزراعي في الجزائر بمقومات هيكلية وسياساتية متعددة تجعله ركيزة أساسية في استراتيجية السيادة الغذائية والتنويع الاقتصادي، حيث تتكامل الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والمناخ) مع سياسات دعم الدولة والاستثمار في البنى التحتية والتحديث التقني. (بوخاري، 2019، صفحة 100)

يمكن تفكيك هذه المكونات الحاسمة بشكل منهجي إلى ثلاث ركائز استراتيجية مترابطة ومفصلة بدقة تمثل بشكل جماعي الطبيعة متعددة الأوجه للممارسات الزراعية الحديثة وآثارها الأوسع، وهي على النحو التالي:

أ . الموارد الطبيعية والإنتاجية: تعتمد الزراعة الجزائرية على قاعدة موارد طبيعية متنوعة تشمل مساحات زراعية واسعة تمتد من السهول الشمالية إلى الواحات الجنوبية، مع تباين مناخي يتيح إنتاج محاصيل حبوبية ، خضروات، فواكه، ومنتجات حيوانية.وتشير الدراسات إلى أن زيادة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المسقية تسهم بشكل مباشر في رفع الناتج الزراعي، حيث أظهرت مرونة الإنتاج الزراعي تجاه المساحات المسقية والعمالة الزراعية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2000–2014. كما أن التحسن في التساقطات المطرية والتحكم التقني في مراحل الإنتاج ساهما في اقتراب الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي في القمح الصلب خلال الموسم الفلاحي 2025–2026، وهو ما وصفه رئيس الجمهورية بـ"معجزة" مقارنة بالمراحل السابقة. (وكالة الانباء الجزائرية، 2026)

ب . البنى التحتية والدعم المؤسساتي: تعززت مقومات القطاع باستثمارات حكومية كبرى في البنى التحتية الفلاحية، منها ربط عشرات الآلاف من المستثمرات الفلاحية بالكهرباء، وتطوير شبكات الري، وتوسيع المساحات المسقية، مما رفع من كفاءة الإنتاج وجودته .وتُظهر المؤشرات تحولاً في نمط الإنتاج من الاعتماد على الاستيراد (مثل الثوم والبصل والبطاطا) إلى التصدير، بفضل تحسين البيئة الداعمة للنشاط الزراعي .كما تُطلق برامج وطنية لإنتاج الغذاء تركز على الحبوب والبذور الزيتية والأعلاف، مع ربط الإنتاج الزراعي بالوحدات التحويلية لتعزيز التكامل بين الزراعة والصناعة الغذائية.(علياني، 2026)

ج. السياسات الزراعية والأمن الغذائي: تستند السياسات الزراعية الجزائرية إلى محاور استراتيجية تشمل دعم الفلاحين، التأمين الزراعي، المكننة، وتطوير العمالة الزراعية فنياً وإداريا. وتظهر النماذج القياسية أن زيادة متغيرات الإنتاج (العمالة، المساحات، الري) بنسب محدودة تؤدي إلى زيادات مضاعفة في الناتج الزراعي، ما يبرر التركيز على هذه المتغيرات في التخطيط الزراعي. وفي سياق السيادة الغذائية، تستهدف الجزائر تخفيض فاتورة الاستيراد وتعزيز الإنتاج المحلي، حيث يُتوقع توفير 1.5 مليار دولار في 2026 بفضل إنتاج القمح المحلي. (عياش ، 2021)

- **التحديات والاتجاهات المستقبلية:**

رغم التقدم المحرز، لا يزال القطاع يواجه تحديات هيكلية أبرزها ندرة الموارد المائية، ضعف كفاءة الري في بعض المناطق، وتأثر الإنتاج بالتقلبات المناخية (الجفاف). كما أن الصناعات الغذائية

تواجه معوقات في التكامل مع الأسواق الدولية، ما يستدعي تدابير استعجالية لتعزيز التكامل بين الزراعة والصناعة. وتُعد إعادة إحياء الزراعات الصناعية (مثل القطن في أدرار) وربطها بسلاسل القيمة المحلية من التوجهات الواعدة لتنويع الإنتاج وخفض الاعتماد على الواردات.(عياش ، 2021)

2.3 تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر :

شهد الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال العقدين الأخيرين تحولات هيكلية ملحوظة، مدفوعة بحزمة من السياسات الزراعية الهادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات، خاصة في محاصيل الحبوب الاستراتيجية. وتشير البيانات الحديثة للموسم الفلاحي 2026/2025 إلى تسجيل قفزة إنتاجية غير مسبوقة في قطاع الحبوب، حيث تُقدّر الإنتاجية الوطنية بنحو 4.65 إلى 5 ملايين طن من القمح والشعير، بزيادة تقارب 30% عن المتوسط التاريخي، وهو ما يمثل أعلى مستوى إنتاجي منذ عام 2019. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، 2026)

أ. محركات النمو الإنتاجي (العوامل الكمية والنوعية): يعزى هذا التطور إلى تحسينات ملموسة في كلا البعدين الكمي (المساحات المزروعة) والنوعي (المردودية)، حيث ارتفع متوسط مردودية القمح إلى 1.78 طن/هكتار، والشعير إلى 1.32 طن/هكتار، بفضل تحسين البذور المعتمدة وتوسيع المساحات المسقية. وتُظهر التحليلات الاقتصادية أن زيادة العمالة الزراعية والأراضي الصالحة للزراعة بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع الناتج الزراعي بنسب تصل إلى 23.38% و15.315% على التوالي، ما يؤكد الدور المركزي للعنصر البشري والبنية التحتية الأرضية في ديناميكية النمو. (بوخاري، 2019، صفحة 161)

ب . **التنويع المحصولي والقطاعات الواعدة:** لم يقتصر التطور على الحبوب فقط، بل امتد ليشمل محاصيل استراتيجية أخرى، حيث حققت الجزائر المرتبة الأولى عربيًا والرابعة عالميًا في إنتاج البطيخ، بإنتاج سنوي يقارب 2.5 مليون طن. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، 2025/2024)

كما سجلت قطاعات الزيوت النباتية والأعلاف تقدمًا ملحوظًا، مع ارتفاع إنتاج زيت الصويا بنسبة 35% ليصل إلى 401 ألف طن، وإنتاج كسب الصويا إلى 1.74 مليون طن، ما يعكس تكاملا متناميا بين الإنتاج النباتي والصناعات الغذائية.(USDA , 2026)

ج . التحديات الهيكلية وآفاق الاستدامة: رغم هذه المكاسب، لا يزال القطاع يواجه تحديات هيكلية، أبرزها ندرة الموارد المائية وضعف كفاءة شبكات الري، بالإضافة إلى الاعتماد الجزئي على الأسواق الدولية في بعض المدخلات الإنتاجية. غير أن التوجهات السياسية الحالية، التي

تركز على تحقيق الاكتفاء الذاتي في القمح الصلب والشعير، وتوسيع قاعدة التصدير في محاصيل الخضر والفواكه، تُعدّ مؤشرات إيجابية على مسار تحول زراعي مستدام يوازن بين الكفاءة الإنتاجية والأمن الغذائي الوطني.
(بوخاري، 2019، الصفحات 161-162)

3.3 مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:

يعد القطاع الزراعي ركيزة استراتيجية في بنية الاقتصاد الوطني، تظهر المؤشرات الماكرو-اقتصادية والمعطيات المتاحة إلى أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تختلف باختلاف السنة والمصدر والمنهجية المعتمدة، إذ يشير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD/FIDA) إلى أن النسبة بلغت 12%سنة 2022. في حين تورد المعطيات الرسمية الجزائرية تقديرات أعلى بلغت 14,7% سنة 2022، وقفزت إلى 18% سنة 2023 بقيمة انتاج حوالي 35 مليار دولار ، في ضوء خطط التحديث والاستثمار العمومي المكثف. وتتجاوز أهمية القطاع مساهمته المباشرة في الناتج، إذ يوظّف حوالي 25% من اليد العاملة بأكثر من 2 مليون و 70 ألف عامل، كما بلغت نسبة تغطية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج الوطني 75%(مجلة الجيش الجزائري، 2024، صفحة 39) ، ويضطلع بدور محوري في الأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وتشغيل الأرياف، ما يجعله عامل استقرار اجتماعي واقتصادي في آن واحد.

وعليه يمكننا أن نتطرق لمساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال النقاط التالية:(Abdelhakem & Azzouz, 2026)

- **الأبعاد الهيكلية والوظيفية للمساهمة الزراعية:**من منظور اقتصادي-اجتماعي، تتجلى مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني عبر ثلاث قنوات رئيسة: أولًا، القناة الإنتاجية المباشرة المتمثلة في القيمة المضافة الزراعية والصناعات التحويلية المرتبطة بها (Agro-Industrie) حيث تمثّل الصناعات الغذائية نحو 19% من القيمة المضافة الزراعية ونسبًا معتبرة من القيمة المضافة الصناعية غير النفطية. ثانيًا، قناة التشغيل والدخل الريفي، إذ يمتص القطاع جزءًا كبيرًا من العمالة منخفضة ومتوسطة المهارة، ويحدّ من الهجرة الداخلية، ويساهم في توزيع الدخل جغرافيًا. وثالثًا، قناة التجارة الخارجية وأثرها على ميزان المدفوعات، حيث تشير نماذج قياسية إلى وجود علاقة إيجابية قصيرة الأجل بين الصادرات الزراعية والنمو، في حين ترتبط الواردات الغذائية بعلاقة سلبية مع النمو على المدى القصير والطويل الأجل، ما يعكس حساسية النمو لهيكل الميزان التجاري الغذائي في اقتصاد ريعي كالجزائر.

- **ديناميكيات التطور والتحديات الهيكلية**:رغم التقدم المسجّل في الإنتاجية والتنويع المحصولي، لا يزال القطاع يواجه تحديات هيكلية تؤثر في قدرته على تعظيم مساهمته: شح الموارد المائية وتقلبات المناخ، ضعف التنظيم اللوجستي والتسويقي في بعض سلاسل القيمة، وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية التي تغطي نحو 45% من الاحتياجات في بعض التقديرات. غير أن التوجهات السياسية الأخيرة، المتمثلة في خطط استثمارية بقيمة 5.8 مليار دولار ورؤية 2030 للزراعة الجزائرية، تهدف إلى رفع الإنتاجية، وتعزيز التصنيع الغذائي، وتقليل الاعتماد على الواردات، ما قد يرفع مساهمة القطاع إلى مستويات أعلى من 15–18% من الناتج على المدى المتوسط.

4. واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

يقاس واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الطلب الوطني، وأهم هذه المؤشرات الفجوة الغذائية للسلع الاستراتيجية، وفاتورة الاستيراد.

1.4 الفجوة الغذائية للسلع الاستراتيجية:

تناولنا في الدراسة على السلع الاستراتيجية التالية: الحبوب، الحليب، السكر والزيوت، خلال الفترة الممتدة بين سنة 2016 إلى سنة 2024.

- **الحبوب**: خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2024 تشير الاحصائيات إلى أن الجزائر لم تنجح في تقليص فجوة الحبوب بشكل بنيوي أو مستدام. فبدلا من أن تتراجع الحاجة إلى الاستيراد عبر تحسينات إنتاجية عميقة، بقيت الواردات تمثل الأداة الأكثر اعتمادا لتعويض النقص داخل السوق المحلي. ووفقا لتقديرات USDA وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية (United States Department of Agriculture). التي وردت في التغطية الصحفية المتخصصة أن استيراد القمح بلغ مستويات مرتفعة خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغت واردات الجزائر من القمح خلال السنة التسويقية2023/ 2024 نحو 8.7 مليون طن، وهو أعلى مستوى مسجل منذ السنة التسويقية 2016-2017.(USDA, 2024, p. 9)
- **الحليـب**: تبين بيانات الفترة 2016–2024 أن الفجوة الغذائية المرتبطة بالحليب في الجزائر استمرت بوصفها ظاهرة بنيوية ومزمنة، وليست مجرد اضطراب عابر داخل آليات السوق. ويُفهم من سلوك الطلب الوطني خلال هذه المدة أنه ظل مرتفعا بدرجة ملحوظة بما يفوق الإمكانات الإنتاجية المحلية، بما يجعل العجز ذا طبيعة ثابتة لا ظرفية. وتشير القراءات المتاحة إلى أن الإنتاج الوطني من الحليب الطازج بقي يدور حول

مستوى قريب من 3.5 مليارات لتر سنويا، بينما ظل الطلب الوطني في حدود تقارب 5 مليارات لتر أو يزيد، ونتيجة لذلك تمثل عجز سنوي هيكلي يقدَّر تقريبا بين 1.5 و2 مليار لتر، يتم تغطيته بصورة رئيسية عبر واردات مسحوق الحليب ومشتقاته، إضافة إلى المدخلات المصاحبة له.(وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، 2026)

- **السكر والزيوت**:تعود الفجوة الغذائية للسلع الأساسية، مثل السكر والزيوت، في الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2024 إلى تفاعل معقد ينجم عن عدم التوازن في الإنتاج المحلي، الاعتماد الكبير على السوق الدولية للمواد الأولية، وزيادة الطلب الداخلي نتيجة للنمو السكاني وتغير الأنماط الاستهلاكية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم محدودية التكامل بين الزراعة والصناعة التحويلية، فضلاً عن السياسات الداعمة والتسعيرية التي خففت من آثار الأسعار على المستهلكين، لكنها فشلت في بناء قاعدة إنتاج محلية كافية.(وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، 2026)

2.4 تحليل فاتورة الاستيراد الغذائي:

يرتبط تصاعد فاتورة الاستيراد الغذائي عادة بمجموعة من العوامل المتداخلة، أهمها نمو الطلب السكاني، وتغير الأنماط الاستهلاكية نحو سلع أكثر كلفة، وتراجع الإنتاجية الزراعية المحلية، إضافة إلى اضطرابات الأسواق العالمية وارتفاع أسعار السلع الأساسية والشحن والطاقة. وقد بينت الأدبيات التي تناولت الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء أن تغير الأسعار الدولية يفسر جزءا معتبرا من تذبذب الفاتورة، وأن أثر الكميات المستوردة لا يقل أهمية عن أثر الأسعار، وهو ما يجعل الفاتورة الغذائية مؤشرا مركبا على الصدمة السعرية والحاجة الكمية في آن واحد. كما تشير تقارير الفاو الحديثة إلى أن التضخم في أسعار الأغذية يضغط مباشرة على الأمن الغذائي والتغذية، لأنه يضعف القوة الشرائية للأسر، خصوصًا الفئات ذات الدخل المحدود، ويزيد احتمالات اللجوء إلى استراتيجيات استهلاكية سلبية مثل خفض الجودة أو الكمية.(Prakash, Balcombe , & Gürkan, 2002)

وفي الحالة الجزائرية، تظهر الدراسات الحديثة أن ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية ترافق مع اتساع الفجوة الغذائية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس استمرار الضغط على الميزان الغذائي وتنامي التبعية للأسواق العالمية في تزويد السوق الوطنية بالمواد الأساسية. وقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن الجزائر شهدت ارتفاعًا مطردًا في فاتورة الواردات الغذائية مقابل تراجع الصادرات الغذائية، بما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية خلال الفترة 2007-2022، مع توقع استمرار هذا الاتجاه إذا لم تُعتمد سياسات فعالة لتطوير القطاع الزراعي وتقليص التبعية الخارجية.

وعليه، فإن تحليل الفاتورة الغذائية في السياق الجزائري ينبغي أن يُدرج ضمن قراءة تركيبية للأمن الغذائي الوطني، تأخذ في الاعتبار الإنتاجية الزراعية، كفاءة سلاسل التوزيع، التحولات الديموغرافية، وسلوك الاستهلاك، إضافة إلى انعكاسات تقلبات السوق العالمية على كلفة الاستيراد. (نسيب و نيد ، 2025)

خلال الفترة 2016-2024، شهدت فاتورة الاستيراد الغذائي في الجزائر مسارا تصاعديا غير منتظم، لكنه يعكس في مجمله استمرار الاعتماد البنيوي على السوق الخارجية لتغطية احتياجات الاستهلاك الوطني، خاصة في المواد الأساسية والحبوب والزيوت والحليب ومشتقاته. وتُظهر المعطيات المتاحة أن هذه الفاتورة لم تكن مجرد متغير تجاري عابر، بل تحولت إلى مؤشر دال على هشاشة التوازن الغذائي، إذ ارتفعت خلال بعض السنوات بفعل نمو الطلب الداخلي وتزايد الأسعار العالمية، ثم تعرّضت لاحقًا لضغوط إضافية مع اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والطاقة، وهو ما جعل العلاقة بين الفاتورة الغذائية والأمن الغذائي أكثر وضوحا وارتباطا بمفهوم الاستقرار الغذائي. (وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، 2026)

والجدول التالي يوضح تطور فاتورة الاستيراد الغذائي في الجزائر ابتداء من سنة 2016 إلى سنة 2024.

الجدول رقم (1): يوضح تطور فاتورة الاستيراد الغذائي 2016/2024 في الجزائر

السنـــــة	القيمة (مليار دولار أمريكي)	نسبة التغير السنوي %
2016	(≈) 8.25	-
2017	(≈) 8.75	(≈) % 6.1+
2018	8.57	(≈) % 2-
2019	8.07	%5.9-
2020	8.10	(≈)% 0.4+
2021	(≈) 8.09	(≈)% 0.1-
2022	(≈) 12.96	(≈)60.2%+
2023	(≈) 11.47	(≈)% 11.5-
2024	12.40	(≈)% 8.1+

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التجارة الجزائرية على الموقع الإلكتروني:

https://www.commerce.gov.dz/

تظهر بيانات الفترة 2016-2024 أن فاتورة الاستيراد الغذائي في الجزائر اتخذت مسارا تصاعديا غير خطي، إذ استقرت نسبيا بين 2016 و2021 في نطاق يقارب 8 إلى 9 مليارات دولار، قبل أن تقفز بوضوح سنة 2022 إلى نحو 13 مليار دولار، ثم تتراجع جزئيا

في 2023 لتعود إلى الارتفاع في 2024. ويعكس هذا التطور استمرار تبعية المنظومة الغذائية الجزائرية للخارج، خاصة في السلع الاستراتيجية واسعة الاستهلاك مثل الحبوب والحليب والزيوت والسكر، بما يؤكد أن التحسن النسبي في بعض المؤشرات الإنتاجية لم يترجم بعد إلى تحول هيكلي كافٍ في بنية الأمن الغذائي الوطني.

3.4 تطور وضعية الأمن الغذائي في الجزائر:

شهدت وضعية الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2016–2024 تحوّلات متباينة اتّسمت بتحسّن نسبي في بعض المؤشّرات المركّبة والفروع الإنتاجية، مقابل استمرار فجوة هيكلية عميقة في الحبوب والمواد الغذائية الأساسية، ما يعكس طبيعة التحدّيات التي تواجه تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظلّ تذبذب الإنتاج الزراعي وتأثّره بالعوامل المناخية والسياسات الداعمة .فبينما سجل إنتاج الحبوب ارتفاعاً من 3,445 ألف طن سنة 2016 إلى 4,392 ألف طن سنة 2020، بفضل جهود تحديث الأدوات الفلاحية وتوسيع المساحات المروية، ظلت نسبة الاكتفاء الذاتي من المصادر الغذائية النباتية في حدود 28% فقط خلال الفترة ذاتها، ما يكشف عن فجوة غذائية هيكلية تعزى أساسا إلى الاعتماد الكبير على الواردات في الحبوب والزيوت والدهون والسكر والأرز، رغم وجود أراضٍ زراعية واسعة تُقدّر بنحو 43 مليون هكتار صالحة للزراعة .وفي السياق نفسه، أظهرت المؤشرات المركبة للأمن الغذائي، مثل «مؤشّر الأمن الغذائي العالمي(GFSI)» ، تحسنا ملحوظا بين 2019 و2021، حيث ارتفع تصنيف الجزائر من المرتبة 70 سنة 2019 إلى المرتبة 58 سنة 2020 ثم 54 سنة 2021، مع تحسّن في النقاط بنسب 3.34% و3.39% على التوالي، غير أن هذا التقدّم تعرّض لتراجع جزئي سنة 2022 بنسبة 7.82%، ما يعكس تأثير الصدمات العالمية المتتالية، لا سيما تقلّبات أسعار الغذاء واضطرابات سلاسل الإمداد الناجمة عن الأزمات الجيوسياسية والصحية .وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار سياسة «التجديد الفلاحي والريفي» ودعم المدخلات الزراعية، والتي ساهمت في رفع نسبة الاكتفاء في بعض الفروع، مثل القمح الصلب الذي غطى نحو 80% من الاحتياجات الوطنية سنة 2024، فإن الإنتاج الكلي للحبوب ظلّ متذبذباً، مع متوسط نمو مركّب ضعيف جداً (0.13%) على مدى عشر سنوات (2016–2025)، بل واتجاه تنازلي في بعض السلاسل (-19.1%)، ما يعكس هشاشة القطاع أمام التقلّبات المناخية والتحدّيات الهيكلية.وتعدّ التبعية للواردات الغذائية، التي تشكّل عبئاً على ميزان المدفوعات وتُهدّد الاستقرار الغذائي في ظلّ الأزمات الدولية، التحدّي الأبرز الذي يواجه الأمن الغذائي الجزائري، خاصة مع استمرار نفقات الغذاء في استهلاك جزء كبير

من إنفاق الأسر، وضعف استهداف سياسات الدعم العام للأسعار للفئات الأكثر احتياجاً، ما يقلّل من كفاءة التخصيص ويحدّ من فعالية السياسات المتّبعة(Mekki , 2025).

5. دور ترقية التسويق الزراعي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر:

تعد ترقية التسويق الزراعي ركيزة أساسية في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، إذ لا يكفي رفع الإنتاج الفلاحي وحده لضمان توافر الغذاء واستقراره، بل يجب تحسين كفاءة سلاسل التوزيع والتخزين والتبادل التجاري للمنتجات الزراعية من المزرعة إلى المستهلك. وتشير الدراسات إلى أن نظام التسويق الزراعي الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية تتمثل في ارتفاع تكاليف التوزيع، وضعف البنى اللوجستية، وارتفاع الفاقد ما بعد الحصاد، مما يحد من فعالية السياسات الزراعية ويؤثر سلبا على استقرار الأسعار وتوافر الغذاء.

1.5. أثر تحسين البنية التسويقية على استقرار الأسواق الزراعية:

إن تحسين الهيكل التسويقي الزراعي في الجزائر يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق استقرار الأسواق، وذلك يتم عبر تقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات، وتنظيم العرض والطلب، والحد من تقلبات الأسعار الموسمية، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في التسعير وتحسين تدفق المعلومات بين مختلف مراحل سلسلة القيمة. وتشير الأبحاث الحديثة إلى أن الانتقال من نموذج "تنظيم نقطة البيع" إلى نموذج "تنظيم سلسلة التسويق" له تأثير إيجابي على دخول المزارع الصغير، فضلاً عن تعزيز الأمن الغذائي واستقرار الأسعار في أسواق الجملة والتجزئة على حد سواء.

وبالتالي يمكن أن نبين أثر تحسين البنية التسويقية على استقرار الأسواق الزراعية من خلال النقاط التالية:(بشار، 2026)

- تحسين البنية التسويقية يقلل تكاليف المعاملات والهدر، ما ينعكس على استقرار الأسعار وتقليل التقلبات الموسمية.
- الانتقال من تنظيم "مكان البيع" إلى "تنظيم سلسلة التسويق" يعزز تنسيق العرض والطلب، ويحد من اختناقات التوزيع، ويثبت أسعار الخضر والفواكه في أسواق الجملة والتجزئة.
- سلاسل التبريد والمخازن المبردة تمكن من إدارة المخزون الموسمي، وتوزيع المنتج تدريجيا وتقليل الإغراق السعري في مواسم الجني، ما يدعم استقرار السوق.
- أنظمة المعلومات السعرية والرقمنة في تتبع التدفقات توفر شفافية تسعيرية، وتقلل المضاربة غير المبررة وتسمح باستباق فجوات العرض والطلب.
- تقليص حلقات الوساطة غير الضرورية عبر قنوات توزيع عصرية، وتمكين البيع المباشر يضيق الفجوة بين سعر المنتج وسعر المستهلك ويعزز استقرار الأسعار.

- آليات تسعير استرشادية توفر إشارات سعرية موثوقة، وتحد من الممارسات الاحتكارية، وتدعم التعاقدات المسبقة التي تثبط التقلبات الحادة.
- دور المؤسسات العمومية في إدارة المخزون الاستراتيجي يساهم في امتصاص الصدمات الموسمية والحفاظ على استقرار الأسواق.
- التخطيط المسبق للاحتياجات ودمج البعد المالي والتجاري يعزز انتظام التدفقات ويقلل صدمات السوق.

2,5. أثر تنظيم الأسواق وضبط الأسعار على الأمن الغذائي:

يؤثر تنظيم الأسواق وضبط الأسعار على الأمن الغذائي عبر قنوات متعددة تشمل: توافر الغذاء، إمكانية الوصول الاقتصادي، الاستقرار السعري، والاستدامة الإنتاجية، غير أن طبيعة هذا التأثير (إيجابي أم سلبي) تتوقف على تصميم السياسات، السياق المؤسسي، والتكامل مع أدوات غير سعرية.

وبالتالي يمكن أن نورد أثر تنظيم الأسواق وضبط الأسعار على الأمن الغذائي في الجزائر في النقاط التالية:(Ait kaci & Hadjab , 2025)

- حماية القوة الشرائية؛ حيث يساهم ضبط الأسعار في الحفاظ على قدرة الفئات الهشة على شراء الغذاء خاصة في فترات الصدمات السعرية أو التضخم الغذائي.
- تقليل نسبة الإنفاق الغذائي؛ عندما تكون الأسعار مسقفة أو مدعومة تنخفض نسبة الدخل المخصص للغذاء، مما يحرر موارد للأسر للإنفاق على الصحة، التعليم، والاستثمار.
- تخفيف تقلبات الأسعار؛ من خلال المخزون الاستراتيجي والتدخلات السوقية الموثوقة، يمكن تخفيف حدة الصدمات السعرية الناتجة عن تقلبات الإنتاج أو الأسواق العالمية.
- ضمان التوريد المستمر؛ تنظيم سلاسل التوزيع والرقابة على المخزون يحد من نقص المعروض في فترات الذروة أو الأزمات.
- استقرار توقعات المنتجين؛ يوفر استقرار الأسعار للاستثمار الزراعي طويلة الاجل، ويقلل من مخاطر تقلبات الدخل.
- تشجيع التحديث التكنولوجي؛ عندما يضمن المزارعون سعرا محفزا، يزداد استعدادهم للاستثمار في الري، البذور المحسنة، والآليات.
- حماية الفئات المتوسطة؛ تقلبات الأسعار الحادة قد تحول أسرا ذات دخل متوسط إلى فقراء، الضبط السعري يخفف من هذه المخاطر.

- حماية الفئات الريفية؛ سياسات الحد الأدنى للأسعار تحمي دخل المزارعين الصغار من انهيار الأسعار في مواسم الحصد.
- النقص في العرض؛ الأسعار المثبتة دون المستوى التوازني قد يؤدي إلى نقص في المعروض، وهروب المنتجين من السوق الرسمي.
- ظهور الأسواق الموازية؛ عندما لا يعكس السعر المسقف تكلفة الإنتاج تظهر أسواق موازية أعلى، مما يضعف فعالية المؤسسة.
- تقليل الاستثمار الزراعي؛ إذا كان السعر المضمون لا يغطي التكاليف، قد يقلل المزارعون من الإنتاج أو يتحولون إلى محاصيل أخرى.
- تشجيع الكفاءة المنخفضة؛ قد تبقى وحدات إنتاجية غير فعالة في السوق بفضل الدعم، مما يقلل من الكفاءة الكلية للقطاع.

3.5 دور الترقية الحديثة للتسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي:

تبرز الترقية الحديثة للتسويق الزراعي كأحد الركائز الهيكلية الأساسية لتحسين الأمن الغذائي، حيث تساهم في تقليل الفاقد بعد الحصاد، ورفع كفاءة التوزيع، وربط المنتجين الصغار بالأسواق المنظمة، مما يعزز توافر الغذاء، إمكانية الوصول الاقتصادي، والاستقرار السعري. وتشمل هذه الترقية تحديث البنية التحتية اللوجستية (غرف التبريد، المخازن المبردة، وحدات المعالجة)، تطوير قنوات التوزيع المنظمة (أسواق الجملة، العقود الزراعية، المنصات الرقمية)، وتحسين الخدمات المساندة (تمويل، تأمين، معلومات سوقية).

ومن أهم أدوار الترقية الحديثة للتسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي ما يلي:(بن تفات، 2011، الصفحات 1-14)

- تقليل الفاقد بعد الحصاد؛ تحسين البنية التحتية اللوجستية (تبريد، تخزين، معالجة) يقلل الفاقد في المحاصيل القابلة للتلف بنسبة 15-30%.
- إطالة مواسم التوافر؛ المخازن المبردة تسمح بتخزين المنتجات الموسمية وتوزيعها على مدار السنة، مما يحسن استمرارية التوريد الغذائي.
- تخفيض تكاليف التوزيع؛ تقليل الوسطاء وتحسين اللوجستيك يخفض تكلفة الوحدة الغذائية، مما ينعكس إيجابيا على الأسعار.
- زيادة دخل المزارعين؛ الوصول المباشر للأسواق المنظمة والعقود طويلة الأجل يحسن دخل المنتجين الصغار ويعزز قدرتهم الشرائية.

- توليد فرص عمل؛ تحديث سلاسل القيمة يخلق وظائف في المعالجة، النقل والتسويق خاصة الشباب والنساء في المناطق الريفية.
- استقرار الأسعار؛ المخزون الاستراتيجي والتبريد يسمح بتسوية العرض على مدار السنة، مما يقلل التقلبات الموسمية الحادة.
- شفافية سعرية؛ المنصات الرقمية توفر معلومات آنية عن الأسعار، مما يحد من المضاربة ويحسن كفاءة السوق.
- تحسين الجودة الغذائية؛ التسويق الحديث يفرض معايير جودة أعلى، مما يحسن القيمة الغذائية ويقلل المخاطر الصحية.
- تنويع المنتجات؛ المعالجة والتعبئة تتيح منتجات متنوعة تلبي احتياجات غذائية مختلفة.

6. الخاتمة:

تختتم هذه الدراسة بالإشارة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر لا يعتمد فقط على مستويات الإنتاج الزراعي، بل يتطلب أيضًا فعالية النظم التسويقية وقدرتها على إدراك "الحلقات الوسيطة" بين مراحل الإنتاج والاستهلاك. وقد أظهرت التحليلات أن مشكلة الفجوة الغذائية وارتفاع تكاليف الاستيراد ليست بالضرورة نتيجة لقصور في إمكانيات الإنتاج المحلية، بل تشير إلى وجود مشكلات هيكلية في أساليب التوزيع، وتراجع في بنية اللوجستيات، وافتقار لأساليب تسويقية حديثة تحافظ على قيمة المنتجات وتقلل من الفاقد.

انطلقت الدراسة من فكرة أن تحسين التسويق الزراعي يعد المحرك الرئيسي للأمن الغذائي، وقد أظهرت أن تحويل الزراعة إلى محرك أساسي للتنمية يتطلب الانتقال من الأساليب التقليدية للتجارة إلى مفهوم "سلاسل القيمة المتكاملة". كما أن معالجة قضايا التسويق الزراعي من خلال إعادة تنظيم قنوات التوزيع، وضبط عمليات التسعير، وتطوير نظم اللوجستيات، يعتبر السبيل الوحيد لتعزيز ثلاثة جوانب من الأمن الغذائي (التوفر، الوصول، والاستقرار) وتمكين السوق المحلية من مواجهة التحديات الناجمة عن التحولات الجيوسياسية والأزمات العالمية.

وفي الختام، توصي الدراسة بأن أي استراتيجية مستقبلية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي في الجزائر يجب أن تعطي الأولوية لأبعاد التسويق، ليس كعنصر ثانوي، بل كجزء محوري من السياسات الإنتاجية. إن ضمان السيادة الغذائية يستلزم إصلاحات عميقة في النظم التسويقية، لضمان سلاسة تدفق السلع، وتحقيق العدالة الاقتصادية لكلا المنتجين والمستهلكين، وتحويل القطاع الزراعي إلى قلعة مناعية تعزز الاستقلال الوطني.

7. قائمة المراجع

أنفال نسيب، و صفاء نيد . (2025). دراسة تطور الفجوة الغذائية في الجزائر آفاق سنة 2026 باستخدام برنامج Arima . *مجلة اقتصاد المال والأعمال، 09*(02)، 230-247.

: دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011. (بلا تاريخ).

Abdelhakem, A., & Azzouz, A. (2026). Algerian Agricultural Security: Measuring The Impact Of Agricultural Exports And Imports On Gdp. *Algerian Review Of Security And Development, 15*(01), 84-99.

Ait Kaci, A., & Hadjab , I. (2025). Food Security In Algeria – An Analytical Study. *Forum For Economic Studies And Research Journal, 09*(02), 411-427.

Amrouni Sais, H., Merrouchi, L., Fethal, R., & Boukhari, W. (2026). Analysis Of The Camel Milk Value Chain For Sustainable Development Of The Camel Breeding System In Algeria. *Malaysian Animal Husbandry Journal, 5*(1), 120-128.

Mekki , A. (2025). Food Issue In Algeria Between Achieving Self-Sufficiency And Maintaining Food Security-An Analytical Study (2016-2020). *El - Hakika (The Truth) Journal For Social And Human Sciences, 24* (02), 416-434.

Prakash, A., Balcombe , K., & Gürkan, A. (2002). *Food Import Bills: Experiences, Factors Underpinning Changes And Policy Implications For Food Security Of Least Developed And Net Food-Importing Developing Countries.* The Food And Agriculture Organization Of The United Nations(Fao).

Usda . (2026, 08 07). *قاعدة بيانات الجزائر :المساحة المزروعة بالقمح ، والمحصول، والإنتاج، (Algeria: Wheat Area, Yield, And Production).* (. (Ipad), Éditeur) Consulté Le ١. و 2026, Sur تقارير السلع الزراعية للجزائر Www.Fas.Usda.Gov): (2024/2025)

Usda. (2024). *Foreign Agricultural Service, Grain And Feed Update: Algeria.* United States Department Of Agriculture.

Wageningen Centre For Development Innovation. (2020). *Market System Stakeholder Mapping And Analysis For Improved Performance And Collaboration.* Wageningen Centre For Development Innovation.

أبي سعيد الدبوجي، و عبد الرحيم دوحفي الحنيطي. (2002). *التسويق الزراعي "المفاهيم والأسس"* . الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي. (2021). *من أجل مقاربة مبتكرة ومندمجة لتسويق المنتجات الفلاحية.* المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي.

إيمان علياني. (27 07, 2026). *إنجاز تاريخي يضع الجزائر على طريق الأمن الغذائي*. تاريخ الاسترداد 28 08, 2026، من الجنوب الكبير Web: Https://Eldjanoubelkabir.Dz

حمود المحمود. (12 02, 2026). *التسويق الزراعي Agricultural Marketing*. تم الاسترداد من Www.Hbrarabic.Com

خديجة عياش . (2021). الأمن الغذائي والسياسات المنتهجة في الجزائر2014-2000. *مجلة السياسة العالمية، 5*(3)، 613-626.

سعيد بشار. (18 08, 2026). *"قفزة في أسعار خضروات الجزائر رغم وفرتها... من المسؤول؟* تاريخ الاسترداد 28 8, 2026، من العربي الجديد: Https://Www.Alaraby.Co.Uk/Economy

سليمان دحو. (2016). التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات "دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر". *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر*، ، 171.

عبد الحق بن تفات. (2011). دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية. *مجلة الباحث*(09)، 1-14.

فاطنة بوخاري. (2019). دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية*. جامعة البليدة.

مجلة الجيش الجزائري. (2024). العدد 731.

محمد عبيدات. (2005). *التسويق الزراعي*. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.

مصطفى محمد فوزي، و عبد الإله عزيز كرار . (2024). دور تقنية سلسلة القيمة الكلية الخضراء في تعزيز الموقف التنافسي دراسة نظرية. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 22*(80)، 573-587.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة . (2025/2024). *(Fao)، قاعدة البيانات الإحصائية الزراعية (Faostat)تقارير إنتاج المحاصيل الزراعية حول العالم* . تم الاسترداد من Www.Fao.Org/Faostat

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة . (2026). *موجز لنظام المعلومات والإنذار المبكر العالمي بشأن الأغذية والزراعة في الجزائر*. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

هدى صالح . (2010). *معوقات إنتاج وتسويق الخضر والفاكهة السودانية للأسواق العربية خلال الفترة (2007/2003)، ، 2010، ص* . السودان: معهد البحوث والدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم.

وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية. (2026). *وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية*. تاريخ الاسترداد 05 08, 2026، من احصائيات وحصائل: Https://Www.Commerce.Gov.Dz

وكالة الانباء الجزائرية .(28 07, 2026) .*من المنتظر بلوغ الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب في الموسم الفلاحي الحالي* Consulté Le 08 2026, 22, Sur .الموقع الرسمي لوكالة الانبعاء الجزائرية : Https://Www.Aps.Dz/Presidence-News/